



حجب المواقع الإخبارية في اليمن.. وانتهك الحقوق الرقمية

ACCESS
DENIED

حجب المواقع الإخبارية في اليمن.. وانتهاك الحقوق الرقمية



www.samrl.org

نافذه حقوقية غير ربحية لمنظمة سأه بدعم من إنترنتوز، يهدف للتعريف بالحقوق الرقمية، ورصد الانتهاكات الرقمية بحق المستخدمين للفضاء الرقمي حيث تعمل على مناصرة الحقوق الرقمية لليمنين بهدف الوصول إلى فضاء رقمي آمن وعادل وحر. وتتيح تقديم البلاغات عن الانتهاكات الرقمية، وتساهم في توثيق الانتهاكات من خلال النافذة ، وتشكيل قاعدة بيانات عن الانتهاكات الرقمية وتعمل النافذة خلال إصدار دراسات وأبحاث حول النشاط الرقمي، والحقوق الرقمية والأمان الرقمي ، وتخطيط وإدارة حملات المناصرة المحلية والدولية.

مع دخول الحرب عامها الثامن، فإن كل شيء -تقريبا- في حياة اليمنيين طاله العبث والدمار، وليس ثمة نطاق إلا ومسته الحرب بشكل أو بآخر، وكغيرها من الجوانب، شهدت الحريات الإعلامية في اليمن انهيارا مريعا، وانحدارا غير مسبوق، بشكل بدت فيه (هذه الحريات) كما لو أنها تتراجع إلى الوراء بمتوالية هندسية، إذ ومع مرور الزمن تتزايد حدة الانتهاكات التي تتعرض لها (الصحافة) من قبل أطراف الصراع، الذين ما فتؤوا عن استهداف "الكلمة" و"قنواتها" منذ ما يزيد عن سبع سنوات.

شهد الفضاء الإعلامي والصحفي في اليمن شتى صنوف الانتهاكات وأبشعها، فمن تهديد الصحفيين ومضايقتهم، إلى سجنهم وقتلهم، ومن إيقاف الصحف الورقية إلى حجب المواقع الإلكترونية، وما رافق ذلك من تجاوزات وانتهاكات لحق الوصول إلى المعلومة، والحقوق الرقمية بشكل عام، وهو ما سنتطرق له في التقرير.

الأطر والمحددات القانونية للصحافة في اليمن

من الصعب الحديث عن التشريعات في بلد غارق في حرب أهلية، حيث يعمل الصحفيون في بيئة قانونية معقدة للغاية، ذلك أن القوانين المعمول بها حالياً تبقى بعيدة كل البعد عن الواقع الراهن، علماً أن الصحفيين لا ينالون استحسان السلطات إلا إذا أظهرها ولاءهم لها، وفقاً لمراسلون بلا حدود.

بالإطلاع على القوانين النازمة للعمل الصحفي والإعلامي في اليمن، نجد أن المادة (53) من دستور الجمهورية اليمنية تنص على أن "حرية وسرية المواصلات البريدية والهاتفية والبرقية وكافة وسائل الاتصال مكفولة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سرّيتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبأمر قضائي".

كما أن المادتين (3,4) من قانون الصحافة والمطبوعات، تنص على أن: "حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين لضمان الإعراب عن فكرهم بالقول والكتابة أو التصوير أو الرسم أو أية وسيلة أخرى من وسائل التعبير، وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق أحكام الدستور وما تنص عليه أحكام هذا القانون، ولا يجوز التعرض لنشاطها إلا وفقاً لأحكام القانون، وتضيف المادة (5) أن: الصحافة حرة فيما تنشره وحرّة في استقاء الأنباء والمعلومات من مصادرها وهي مسئولة عما تنشره في حدود القانون.

بالإضافة إلى ذلك، نصت المواد (62-67) من محور الحقوق والحريات ضمن وثيقة مؤتمر الحوار الوطني (صدرت في 26 يناير 2014، ولم تُنفذ) على أن «حرية الفكر والرأي مكفولة ومن حق كل فرد التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو الرسم أو الإشارة أو غير ذلك من وسائل النشر والتعبير، ولا يجوز حبس شخص أو صحفي على ذمة رأي، كما لا يجوز إكراه أي فرد على البوح بآرائه وأفكاره وقناعاته بأي شكل من الأشكال»، وأضافت الوثيقة: أن «الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق والإفصاح عنها وتداولها حق تكفله الدولة لكل مواطن، كما نصت على أن «من حق الأفراد والمؤسسات والجمعيات والأحزاب امتلاك وإطلاق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية بمجرد الإخطار، ويحظر وقف أو إغلاق أو مصادرة الصحف أو المطبوعات أو وسائل الإعلام الأخرى إلا بحكم قضائي بات..

يشار إلى أن المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الذي صادقت عليه اليمن في 29 فبراير 1987) تنص على أن لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

تاريخ من الحجب

كان حجب المواقع الإخبارية سياسة متبعة، في عهد نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح، إذ فرض مزودو الإنترنت -آنذاك- قيودًا على استخدام خدمات الإنترنت، ومنعوا المشتركين من الوصول إلى محتوى معين، وقد أجرت مبادرة الإنترنت المفتوح ONI (وهي مؤسسة معنية بكشف وتحليل ممارسات تصفية الإنترنت والمراقبة) اختبارات داخلية على مزودي خدمة الإنترنت في اليمن، ووجدت زيادة كبيرة في التصفية السياسية، كما عثرت على العديد من المواقع السياسية ومواقع الويب التي تديرها جماعات المعارضة أو المستقلة محجوبة.

673.70

وهو ما أكدته تقرير صادر عن مجلة فورين بوليسي بتاريخ 18 نوفمبر 2018، بالقول إن «الرقابة على الإنترنت ليست جديدة على اليمن وليست فريدة من نوعها على الحوثيين، إذ تم حجب العديد من مواقع المعارضة في ظل حكم الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ولا يزال من الصعب الوصول إلى مثل هذه المواقع في ظل نظام الحوثي».

ومع بدء المظاهرات في اليمن في عام 2011، أصبحت ملكية خدمات وشركات الاتصالات مسألة سياسية، ووجدت الجهات التي تقدّم خدمات الاتصالات نفسها في صعوبات جمّة فيما يتعلّق بمواصلة إسداء الخدمات نظرا إلى الاضطرابات المدنية القائمة والتفجيرات العشوائية في البلاد علاوة على انقطاع الكهرباء والمزاعم المرتبطة بالأعمال التخريبية المتعمّدة التي استهدفت معدّات الألياف الضوئية، وفق تقرير لـ مؤسسة أكسس ناو بتاريخ 13/7/2020.

218.57

المشهد الصحفي والإعلامي

قبل اندلاع الحرب، لم تكن الصحافة بحالة جيدة، لكنها لم تكن بهذه الحالة السيئة، إذ ومع مرور الزمن تنحدر الحريات الإعلامية إلى مستويات أدنى فأدنى، ما جعل من اليمن واحدة من أسوأ البلدان في هذا الجانب، حيث احتلت المرتبة الـ 169 في مؤشر حرية الصحافة العالمية الصادر عن «مراسلين بلا حدود».

في تقرير صادر عن نقابة الصحفيين اليمنيين بتاريخ ديسمبر 2021 أبرزت الانتهاكات التي شملها التقرير عددا من المؤشرات حول وضع البيئة الإعلامية في اليمن أهمها زيادة القيود المفروضة على العمل الصحفي، التي حرمت كثير من الصحفيين من ممارسة مهنتهم بحرية في مختلف مناطق اليمن ولو بنسب مختلفة، ما أدى إلى حالة التنوع والتعدد في وسائل الإعلام، وأدى إلى غياب الصحافة المعارضة والمستقلة في كل منطقة، ليتم التعامل مع الصحفي كعدو، وبالتالي دُفع كثيرٌ منهم لتترك المهنة والعمل في أعمال لا تناسب إمكانياتهم ومهاراتهم ووضعهم خشية الاعتقال أو الأذى والموت.

يطغى الاستقطاب على المشهد الإعلامي اليمني، الذي يظل منقسماً بين مختلف أطراف الصراع، إذ لم يعد أمام الصحفيين من خيار سوى التوافق مع الخط الذي ترسمه السلطة القائمة في المناطق حيث يعيشون ويعملون، وإلا فإنهم سيجدون أنفسهم عرضة للعقوبات، هذا ولا يزال الوصول إلى وسائل الإعلام الإلكترونية محظوراً منذ أن سيطر الحوثيون على وزارة الاتصالات، بحسب «مراسلون بلا حدود» - 2021.

وخلال رصد قامت به «خيوط»، شهدت الفترة ما بين سبتمبر/ أيلول 2014 إلى أبريل/ نيسان 2021، إطلاق 143 موقعاً إخبارياً، من أصل 236 موقعاً إخبارياً نشطاً (ذات توجهات متباينة)، كما أن نحو 90% من المحتوى الذي تنشره (في نوافذ الأخبار المحلية)، يتخذ منحى عدائياً ومنحازاً، إلى جانب أنه يفتقر في معظمه إلى الأساسيات المهنية، فضلاً عن الجنوح إلى الرأي وصناعة الإثارة خدمةً للتحيزات والأهداف الموجهة للأطراف السياسية.

لم يقتصر مشهد الانهيار المفاجئ للصحافة في اليمن على إغلاق الصحف أو اضطرارها للتوقف عن الإصدار؛ فمئات الصحفيين الذين كانوا يعملون في الصحف الورقية أو مواقعها على الإنترنت، أو في مواقع إلكترونية أخرى، وجدوا أنفسهم في مواجهة بطالة مفتوحة ومزاج عام في أقصى درجات التوتر. مجلة الفيصل - يونيو 2017.

السياق السياسي والأمني

بما أن وسائل الإعلام يسيطر عليها مختلف أطراف النزاع، فإن المعلومات المستقلة باتت شبه منعدمة في اليمن، لا سيما وأن الصحفيين الأجانب لا يتمكنون من الوصول إلى المناطق الميدانية إلا نادراً، فبغض النظر عن المنطقة التي يوجدون فيها، فإن الصحفيين معرضون للمراقبة ويمكن اعتقالهم لمجرد نشر تدوينة على منصات التواصل الاجتماعي. وحتى عندما يغيرون مهنتهم لتجنب الاضطهاد، فإنهم يظلون عرضة للملاحظات بسبب كتاباتهم السابقة، إضافة إلى ذلك فإن الصحفيين يواجهون خطر الاختطاف، سواء على أيدي الحوثيين أو القاعدة أو الحكومة المعترف بها دولياً، كما يتعرضون لشتى أنواع الانتهاكات على أيدي المليشيات، حيث تطالهم الهجمات والاعتقالات والتهديدات بالقتل. مراسلون بلا حدود - 2021.

وطبقاً لـ «سمكس» (المؤسسة اللبنانية المعنية بتعزيز الحقوق الرقمية) فإن مناخ العدائية ضد الصحفيين في اليمن يسبق انبثاق الحوثيين، وقبل سيطرتهم على صنعاء، كان الصحفيون الأجانب يطردون باستمرار من الدولة بسبب تحديدهم للرواية الرسمية للأحداث في اليمن. في آب/أغسطس 2017، فرض التحالف الذي تقوده السعودية إجراءات ثقيلة وخطيرة ومكلفة لمنع الصحفيين من الدخول إلى اليمن لتغطية الحصار القاتل وحملات القصف التي يقوم بها التحالف.

ووفقاً لتقرير صادر في 2021 أشارت ميديا لاندسكيب «المؤسسة المختصة بتحليل حالة الإعلام»، إلى أن وسائل الإعلام تعكس واحدة من أقوى خدمات الدعاية التي حدثت في اليمن على الإطلاق. فمقولة «معنا أو ضدنا» هي الشعار الحالي لوسائل الإعلام والصحفيين في البلاد، الذين يخدمون أجنداث سياسية معاكسة، بالإضافة إلى ذلك، فإن الصحفيين الذين ما زالوا يعملون يشاركون في لعبة دعائية، ويضعون أنفسهم مع الحكومة الموالية أو ضدها، وبالتالي يدفعون الثمن. وإلى جانب البيئة السياسية غير الآمنة، فإن الضربات الجوية والمعارك الميدانية والظروف اللا إنسانية تعرض الصحفيين للخطر أثناء تغطيتهم، حيث أن الصحافة اليمنية مهددة من جميع الجهات، والصحفيين غير قادرين على الإبلاغ أو حتى الدفاع عن زملائهم دون خوف من الانتقام، علاوة على ذلك فقد أدت الظروف المعادية إلى إغلاق معظم الصحف والقنوات التلفزيونية والمواقع الإخبارية في اليمن.

وفي تصريح لـ المفوضة السامية لحقوق الإنسان «ميشيل بشليت» (بتاريخ أغسطس 2020) لفتت إلى أن الصحفيين في اليمن مهاجمون من كل الاتجاهات، فهم معرضون للقتل والضرب والإخفاء بالإضافة إلى أنهم معرضون للمضايقة والتهديد والسجن، كما يحكم عليهم بالإعدام لمجرد محاولة تسليط الضوء على وحشية الأزمة التي تعيشها البلاد.

صراع سيبراني متبادل

في يونيو 2021 تم الاستيلاء على موقع المسيرة نت التابع للحوثيين، على النطاق almasirah.net من قبل حكومة الولايات المتحدة وفقاً لأمر جاز صادر من قبل مكتب الصناعة والأمن، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، كجزء من إجراء لإنفاذ القانون، طبقاً للنص المدون على واجهة الموقع والمرفق بشعار وزارة العدل الأمريكية، وهو ما اعتبرته شبكة المسيرة الإعلامية، قرصنة أمريكية ومصادرة حقوق النشر في خطوة تكشف زيف شعارات حرية التعبير التي تروج لها الولايات المتحدة، وفقاً للمسيرة.

إن إجراءات حجب المواقع الإخبارية ومضمون المواد الإعلامية، التي تم رفعها أو إطلالها في حسابات المواقع المخترقة على تويتر واليوتيوب لقناة العالم والمسيرة وصحيفة الحياة اللندنية، تكشف أن الحرب الإلكترونية الإعلامية بين عاصفة الحزم الإلكترونية والجيش اليمني الإلكتروني استمرراً للصراع السياسي والعسكري عبر استخدام المعلومات ضد المعلومات، وحرمان الطرف الآخر من استخدامها، وتحويل الطرف المستهدف إلى أصم وأبكم وأعمى معلوماتياً، وتهدف هذه الإجراءات إلى دعم وتعزيز وإعلاء المنظومة القيمية لمحاوّر الصراع من خلال ما تُقدّمه من معلومات لتصبح لها القدرة في تنمية أنماط وأطر فكرية وعلاقات وبنى اجتماعية لخدمة أهداف العملية العسكرية. مركز الجزيرة للدراسات - مايو 2015.

من إيقاف الصحف الورقية إلى حجب المواقع الإلكترونية

مع اجتياح الحوثيين لصنعاء في 21 سبتمبر 2014، وإحكام قبضتهم على مفاصل القرار، شهدت المؤسسة الإعلامية والصحفية عملية تجريف وإطلال واسع النطاق، وأصبحت أداة طيعة بيد الحوثي، الذي كان ضحية في السابق لتعسفات ومضايقات وسياسات مشابهة، وما إن سيطر «الحوثيون» على الاتصالات، حتى شرعوا في حجب المواقع الإخبارية المناهضة لهم، في خطوة أفصحت عن نوايا غير حميدة تجاه الصحافة والإعلام، وكان ذلك الإجراء إيذاناً بإجراءات قمعية لاحقة، ألفت بظلالها القائمة على واقع اليمنيين وفضائهم الرقمي.

وعلى إثر ذلك، «توقفت قرابة 80 صحيفة ومجلة وإذاعة منذ بدء الحرب، ناهيك عن حجب أكثر من 200 موقع إخباري محلي وخارجي عن المتابعين في اليمن»، بحسب تقرير نقابة الصحفيين اليمنيين للعام 2021. وفي حديث مع "سمكس"، ذكر مصدر في شركة "يمن نت"، فضل عدم الكشف عن اسمه، أن "المسؤول عن عمليات حجب مواقع الإنترنت هو جهاز الأمن والمخابرات التابعة لسلطة الحوثيين».

في الـ 26 من مارس 2015، أعلنت وزارة الإعلام الخاضعة لسيطرة الحوثيين بأنها ستتخذ إجراءات قانونية رادعة وصارمة، قد تصل إلى حد الإغلاق لأي وسيلة إعلامية تعمل على إثارة الفتنة والقلق، وأضافت أن الوزارة تلك الإجراءات تأتي نظراً لحساسية المرحلة التي تمر بها البلاد ودراسة للفتنة ولما تقوم به تلك الوسائل الإعلامية من إثارة للنعرات الطائفية والمناطقية والتحريض الذي يهدف إلى تمزيق النسيج الاجتماعي ووحدته الوطنية من خلال نشر الأخبار الكاذبة وقلب الحقائق وبث الشائعات، حسب تبرير وزارة الإعلام الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وهو ما اعتبره مراقبون إيذاناً بمزيد من الانتهاكات والتضييق على الحريات الإعلامية في البلاد.

لم تكتفِ سلطات الحوثيين بإيقاف الصحف الورقية وحجب المواقع الإلكترونية، إذا فرضت شروطاً وإجراءات جديدة بشأن الصحافة الإلكترونية، حيث أصدرت وزارة الإعلام الخاضعة لسيطرتهم، قرار رقم (20) لسنة 2017م بشأن لائحة تنظيم الصحافة الإلكترونية، والذي بموجبه لم يعد جائزاً لأي جهة أن تمارس أي نشاط من أنشطة الصحافة الإلكترونية إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الوزارة، ويجب أن تقدم الجهة طالبة الترخيص طلباً كتابياً للوزير للحصول على ترخيص العمل المطلوب مرفقاً معه الوثائق والمستندات والبيانات المطلوبة المحددة في هذه اللائحة والمدير المسؤول عن النشاط عند طلب الترخيص، على أن تحدد الجهة طالبة الترخيص الطبيعة الجغرافية التي ستقوم بتغطيتها والاهتمامات الخاصة بالمجتمع الذي ستبث برامجهما إليه، كما أضافت المادة السادسة من القرار بأن على طالب الترخيص أن يوقع تعهداً بالالتزام بالقوانين واللوائح والأنظمة والتعليمات وبالأخص قانون الصحافة والمطبوعات ولائحته التنفيذية وقرارات من الوزارة وعلى وجه الخصوص في أوقات الأزمات والحروب وفقاً لما تحدده السياسة الإعلامية للدولة عبر الوزارة.

ولم يكن ثمة مبرر أو داعٍ لمثل هكذا لائحة، خصوصاً مع وجود قانون الصحافة والمطبوعات، سوى رغبة الحوثيين في فرض مزيد من العراقيل والقيود على الحريات الإعلامية.

في هذا السياق، يقول رئيس جمعية الإنترنت اليمنية السابق «وليد السقاف» لمؤسسة Global Voices (وهي شبكة معنية بحماية حرية التعبير والوصول الحر إلى المعلومات عبر الإنترنت) منذ أن سيطرت قوات الحوثي على العاصمة واحتلت جميع المكاتب الحكومية، تمكنت من السيطرة على جميع مؤسسات الاتصالات الحيوية مثل المؤسسة العامة للاتصالات التي تسيطر على مزود خدمة الإنترنت ومشغل الهاتف المحمول في اليمن، إلى جانب وزارتي الاتصالات والمعلومات، المتحكممة في الخطوط الأرضية ووسائل الإعلام الحكومية، وبالتالي، يمكن للحوثيين الآن إرسال توجيهات إلى أي مسؤول يطلب منهم اتخاذ إجراءات ضد وسيلة إعلامية، ويرى السقاف أن هذا يفسر ما يقول إنه انحياز شديد للحوثيين في وسائل الإعلام الحكومية وحجب المواقع التي تتضمن أي انتقاد لسياساتهم (الحوثيين).

إن تغير «معادلة السيطرة والإخضاع» لصالح جماعة الحوثي، جعلت منها الطرف المخول -حسب اعتقادها- بتصفية وحجب المواقع الإخبارية التي تتعارض مع سياستها وتوجهها، المستند على النظرية المؤامراتية والإلغائية «من ليس معنا فهو ضدنا».

إجراءات جماعة الحوثي بشأن التضييق على حرية الممارسة الإعلامية وحجب تلك المواقع الإخبارية اليمنية والعربية، تأتي في سياق سعيها للتعتيم على الرسالة (الإعلامية) التي تناقض سرديتها بشأن ما تعتبره اعتداءً أو عدواناً على اليمن من قبل التحالف العربي وشركائه، فضلاً عن رغبتها في عزل اليمنيين عن العالم الخارجي. مركز الجزيرة للدراسات - مايو 2015.

الجزيرة للدراسات - مايو 2015.





آلية تصفية المحتوى الإخباري

وجدت ONI أن «يمن نت» مزود خدمة الإنترنت في اليمن، قد استخدمت Websense لتصفية المحتوى السياسي والاجتماعي، وهو ما دفع الشركة إلى تعليق خدماتها المقدمة لـ «يمن نت» وأعلنت في أغسطس 2009 أن «يمن نت» تستخدم منتجاتها لتصفية الويب، وعليه اتخذت إجراءات لوقف تنزيلات قاعدة البيانات إلى مزودي خدمة الإنترنت في اليمن، استناداً إلى سياسة الشركة «ويبسنس» ضد الرقابة التي فرضتها الحكومة اليمنية آنذاك.

ومع ذلك، لم يكن نظام التصفية Websense شاملاً، حيث كان يمتلك عددًا محدودًا من تراخيص المستخدم المتزامنة بشكل غير كافي تقريبًا لتغطية جميع مستخدمي الإنترنت في الدولة، وبالتالي، عندما يتجاوز عدد المشتركين الذين يصلون إلى الإنترنت في وقت معين العدد المحدود لتراخيص المستخدم، فإن طلبات جميع المستخدمين تتحارب على برنامج التصفية، وفق تحقيق ONI.

عقب ذلك، لجأ مزود خدمة الإنترنت في اليمن «يمن نت» إلى نظام تصفية بديل «نتسوير» مقدم من شركة فلترة محتوى انترنت كندية، والذي بواسطته قامت سلطات الحوثة بحجب محتوى الإنترنت في البلاد.

ووفقاً لتقرير صادر بتاريخ أكتوبر 2015 عن «مركز ستيرن لاب» في جامعة تورونتو، فقد استخدمت تقنية «نتسوير» في فلترة محتوى سياسي هام ومواقع اعلامية مستقلة، وهو ما يعد توسعاً كبيراً في منظومة الرقابة على الانترنت في اليمن عقب استيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤.

وأشار التقرير إلى أن البحث استغرق عشرة أشهر بما في ذلك الجزء الميداني وفحص تقني مفصل اعتمد على معطيات واسعة النطاق، وتمكن الباحثون من تحديد أن حجب المحتوى السياسي والأخبار المحلية يتم باستخدام «نتسوير» بطريقة غير شفافة عن طريق إعطاء المستخدمين رسائل خطأ في الشبكة بدلا من صفحات حجب صريحة.



حجب المواقع الإخبارية.. الدوافع والمشروعية

أصبح التحكم في الإنترنت أداة تستخدمها الدول أكثر فأكثر كجزء من فن الحكم لديها، والدول التي تنفذ مثل هذه الإجراءات تقوم بنوع من المخاطرة، فقد تحافظ على سيطرتها على سكانها، ولكن من المحتمل أيضًا أن تكون هذه الإجراءات ضارة لاقتصاداتها المحلية وتخلق فرص الأعمال، وفقا ل تقرير صدر في 2021 أعدته ريكورد فيوتشر الشركة الرائدة في مجال الأمن السيبراني.

تُظهر عمليات حجب واختراق المواقع الإخبارية... أن الرسالة الإعلامية مؤطرة بقيم مخصوصة في بناء وتشكيل الأخبار والوقائع لإبلاغ أو تعزيز أو الرفع والإعلاء، والتي من شأنها (القيم) أن تصبح لها القدرة في تنمية أنماط وأطر فكرية وعلاقات وبنى اجتماعية لخدمة أهداف العملية العسكرية. ويبدو هذا التوسع في إجراءات الحجب، الذي مسّ مواقع يمنية وعربية ودولية، محكوماً بمحدّدات السلوك السياسي لحركة أنصار الله في المشهد اليمني عمومًا، وبالأنماط الإخبارية والقيم التي تحدّد سياق تغطية العملية العسكرية وعلاقة محاور الصراع بتطوراتها. مركز الجزيرة للدراسات.

ويشير الكاتب الصحفي نبيل الشرعبي، في حديث إلى «العربي الجديد»: إلى أن «سياسة حجب المواقع الإلكترونية في اليمن، وبالذات منذ مطلع العام 2015، حيث بلغت ذروتها، تعدّ انعكاساً لفشل سياسة القائمين بالحجب في إدارة العملية المطلوبة للبلد، والخوف من كشف الحقيقة أولاً بأول عبر هذه النوافذ الإعلامية، وهو ما أثبتته الأيام في ما بعد».

مركز «سينيزن لاب» نوه بأن حجب الأخبار والآراء المتعلقة بالصراع يقوض حق المستخدم المحمي بالبند التاسع عشر من المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي تقي حق المستخدم بتكوين آراءه بدون تدخل وكذلك «بالبحث وتلقي ونقل المعلومات والآراء المختلفة». ويقول المركز في التقرير أن استخدام تنسوير لحجب أي محتوى... الانترنت يعدّ «مخالفة صريحة للقانون الدولي لحقوق الإنسان».

لكن في الدول التي تعاني من الحروب وعدم الاستقرار السياسي كاليمن، قال الناشط في الحقوق الرقمية «فهمي الباحث» لسمكس: إنّ «السلطات تتجاوز الدستور والقوانين وتلجأ إلى عمليات حجب وقطع الإنترنت كوسيلة للضغط على الأطراف الأخرى». ويضيف أنّه «قد يكون للسلطات أهداف أخرى تتعلّق بخوفها من الوصول إلى الحقيقة أو من نشر دعوات إلى أنشطة سياسية معارضة، خصوصاً بعدما أثبت الإنترنت دوره الفعال في نشر الحقيقة مع الآخرين من أجل تنفيذ أنشطة مشتركة». من جانبه يؤكد المحامي «زياد الدبعي» على أهمية حماية الإنترنت ويشدّد على «ضرورة وجود قانون خاص بتنظيم الإنترنت والمجال الرقمي بشكل عام، مشيراً إلى أنّه يحقّ لأيّ مواطن تآثر مباشرة بحجب الإنترنت أن يتقدّم بدعوى قضائية أمام المحكمة الإدارية».

وبقراءة النصوص الناظمة للحريات الإعلامية، فإن إجراءات حجب المواقع الإخبارية غير قانونية وتفتقر للمشروعية والمسوغات المعتمدة، ذلك أنها لم تخضع للموجهات الدستورية والقانونية بقدر خضوعها للمزاج السياسي السائد لدى السلطات القائمة، حتى وإن تسربت بأغطية قانونية، فهي لا تعدو أن تكون مبررات وذرائع ليس إلّا.

خاتمة

تعد سياسة الحجب خطوة خطيرة وإجراء قمعي يهدد الحريات الإعلامية -المفيدة أصلاً- وينتهك حق الوصول إلى المعلومة، والحقوق الرقمية بشكل عام، بما هي عليه من كونها امتداد لحقوق الإنسان في عصر الإنترنت، وارتباطها الوثيق بحرية التعبير والخصوصية، وما تمثله من ضرورة عصرية ملحة، علاوة على ذلك فقد أدى حجب المواقع الإخبارية إلى حرمان عشرات الصحفيين من وظائفهم، وتسبب في انخفاض الإيرادات المالية التي كانت تتحصل عليها المواقع المدجوبة نظير نشرها للإعلانات.

يشدد القائمون على مشروع الحقوق الرقمية في اليمن على ضرورة أن تكون جميع الأدوات والنوافذ الإلكترونية بعيدة عن الصراع والاستقطاب، وألا تتحول إلى أداة للابتزاز والترهيب، وأن تكون وسيلة من أجل التعبير عن الرأي.

وينبغي على الأطراف المتصارعة الالتزام بمبادئ الحريات الإعلامية، وضمان حماية الحقوق الرقمية وحق الوصول إلى المعلومة، وتجنب إخضاعها وتكليفها لمزاج السلطات الحاكمة.

يتوجب على سلطات الحوثي، إلغاء حجب المواقع الإخبارية، فليس ثمة مبرر أو مسوغ قانوني لهذا الحجب، ولا يحق لها تقييد الوصول إلى الإنترنت أو فرض رقابة على المحتوى الإخباري بأي حال، كما يتوجب على الإدارة الأمريكية فك الحظر عن موقع المسيرة، التابع للحوثيين، وعدم التصييق على وسائلهم الإعلامية، صونا لحرية الرأي والتعبير.

تطالب «منظمة سام» الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بالعمل على إدراج ملف «الاتصالات» ضمن أجندة أي مفاوضات قادمة بين أطراف الصراع في اليمن، وممارسة أقصى درجات الضغط عليهم بغية تحييد هذا القطاع وإبعاده عن دائرة الصراعات، وإلزام الأطراف اليمنية بعدم استخدام «الاتصالات» كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية.





www.samrl.org

info@samrl.org

June 2022
